

زبدة الأصول

[481] كانت النسبة بينهما هو التباين، أو العموم من وجه، مع كون دلالة كل منهما على حكم المجمع بالعموم، وإن كانت دلالة أحدهما بالاطلاق والآخر بالعموم، أو كانت دلالة كل منهما بالاطلاق فالمشهور هو التساقط في الثاني، وتقديم العام في الأول فتأمل فإن المختار خلافه. 2 - أن دليل القاعدة أخص من مجموع أدلة الأحكام، وحيث أن المنفى هو الحكم أو الموضوع الضروري في الإسلام، فطرف المعارضة مجموع تلك الأدلة لا كل واحد، فلا بد من لحاظ النسبة بين دليلها، ومجموع تلك الأدلة، ومن الواضح أن النسبة هي العموم والخصوص المطلق فيقدم دليل، القاعدة. وفيه: أن جميع الأحكام ليس لها دليل واحد، كي يلاحظ النسبة بين ذلك الدليل، ودليل القاعدة، بل لكل واحد من الأحكام دليل مستقل غير مربوط بغيره، والنسبة لا بد وأن تلاحظ بين الأدلة، وعليه فلا محيص عن ملاحظتها بين دليل القاعدة، وكل واحد من تلك الأدلة، والنسبة حينئذ هي العموم من وجه. 3 - أنه يدور الأمر لعلاج التعارض بين أمور ثلاثة. أحدها: تقديم دليل لا ضرر على بعض تلك الأدلة، وتقديم بعضها عليه، ثانيها: تقديم تلك الأدلة باجمعها، على دليله - ثالثها - تقديم دليله على جميع تلك الأدلة. لا سبيل إلى الأولين: إذا الأول، مستلزم للترجيح بلا مرجح، والثاني، يستلزم عدم بقاء المورد له، فيتعين الثالث. ويرد عليه أنه لا محذور في الثاني، لو لا الحكومة، فإن طرح الدليل عند التعارض، غير عزيز. 4 - ما أفاده المحقق الخراساني (ره) - وحاصله - أنه إذا ورد دليل مثبت لحكم لعنوان أولى، وورد دليل لبيان حكم لعنوان ثانوى، وكانت النسبة بينهما عموماً من وجه، يوفق العرف بينهما بحمل الأول على بيان الحكم الاقتضائي، والثاني على بيان الحكم الفعلي، - وبعبارة أخرى - يجمع بينهما بحمل العنوان الأولى على كونه مقتضياً، والعنوان الثاني على كونه مانعاً، وحيث أن دليل نفى الضرر متضمن لتشريع حكم لعنوان ثانوى،